



وزارة السياحة والآثار



الاستراتيجية القطاعية للسياحة والآثار

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة

دولة فلسطين

مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023

الاستراتيجية القطاعية للسياحة والآثار 2021-2023

في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة



الاستراتيجيات القطاعية

## مقدمة

ما زالت فلسطين تشكل حالة استثنائية بسبب رزوحها تحت الاحتلال وما زال يشكل انهاء الاحتلال الشرط الاساس للتنمية وهو ما يجعل من هدف الانفكاك عن الاحتلال يشكل الهدف الاساسي لشعبنا وقيادته، مما يتطلب الاستمرار في العمل نحو تمكين شعبنا وصموده فوق ارضه والتخفيف من معاناته، واستجابة لذلك تشكل برنامج الحكومة الثامنة عشر من محاور محاربة الفقر والحد من البطالة وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال خطة التنمية بالعناقيد والتي تمثل رافعة اساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني بما يوفر فرصاً للتنمية الاقتصادية القائمة على التشغيل والانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال.

ومن هذا المنطلق وفي ضوء توجه الحكومة لمراجعة اجندة السياسات الوطنية للاعوام 2017-2022 جاءت مراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية بما يضمن موائمتها مع رؤية الحكومة للتنمية بالعناقيد والانفكاك عن الاحتلال، وفي ظل استمرار العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 يأتي تحديث الاستراتيجية القطاعية لقطاعي السياحة والآثار استجابة لرؤية الحكومة الثامنة عشر للتنمية بالعناقيد والانفكاك التدريجي عن الاحتلال وتعزيز المنتج الوطني والاعتماد على الذات اعتماداً على الميزة التنافسية لكل محافظة، إذ حددت قلقيلية وطولكرم وجنين، عناقيد زراعية، و نابلس والخليل عنقودين صناعيين، وبيت لحم عنقود سياحي، وأريحا عنقود زراعي صناعي سياحي، وعنقود العاصمة وعنقود طوباس والاغوار الزراعي وعنقود سلفيت الزراعي الصناعي، كما يأتي هذا التحديث متماشياً مع اجندة السياسات الوطنية واهداف التنمية المستدامة.

وقد تم العمل على هذا التحديث من خلال مراجعة دقيقة للاهداف الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجية للعوام 2017-2022 كما تمت مراجعة كافة السياسات والمخرجات والنشاطات المرتبطة بها، وقد تم العمل في هذا التحديث الى التحول من السياسات المرتبطة بالاهداف الاستراتيجية الى النتائج المرتبطة بالاهداف.

كما روعي في هذا التحديث مراجعة التحليل الرباعي وتحديثه وتعديله ارتباطاً بالواقع المتغير، كما ركزت هذه النسخة من الاستراتيجية على تحديد التحديات المرتبطة بمحاور العمل في القطاعين السياحي والتراث الثقافي، اخذة بعين الاعتبار التشاور مع الشركاء في القطاعين المعنيين في هذه الاستراتيجية.

كما وقد راعى التحديث جائحة كورونا التي ما زالت تؤثر على فلسطين حتى اللحظة حيث تم العمل من قبل وزارة السياحة والآثار والتوريد والقطاع الخاص على اعداد خطة استشفاء لقطاع السياحة لمدة سنة وقد تم الاستعانة بهذه الخطة لتحديث الاستراتيجية القطاعية للسياحة والآثار، وسيتم في هذه الاستراتيجية دمج الاهداف الاستراتيجية كما سيتم دمج التحليل الرباعي، حيث انه من المخطط ان يتم البدء بتنفيذ الاهداف المرتبطة بالاستشفاء من جائحة كورونا في السنة الاولى من عمر الاستراتيجية.

هذا وقد بادرت وزارة السياحة والآثار بالإعداد لمراجعة إستراتيجية قطاعي السياحة والتراث الثقافي حيث تم ما يلي:

1. تشكيل الفريق الوطني للإستراتيجية القطاعية الذي قام بقيادة عملية مراجعة وتطوير الإستراتيجية
2. إعداد ومراجعة مسودة المراجعة لاستراتيجية 2017-2022 "الاستراتيجية المشتركة لتنمية قطاعي السياحة والتراث الثقافي" والتي هدفت إلى إعداد الإطار العام للإستراتيجية ولتشكل أساسا وقاعدة للنقاش والمشاورات مع مختلف أصحاب العلاقة.

وقد تم تشكيل الفريق الوطني للإستراتيجية القطاعية برئاسة وزير السياحة والآثار وعضوية ممثلين عن أصحاب العلاقة والعاملين في قطاعي السياحة والتراث الثقافي، وقد عقد الفريق عدة اجتماعات لإقرار مسودة المراجعة واقرار استراتيجية 2020-2022 لقطاعي السياحة والتراث الثقافي.

كما تم توزيع مسودة المراجعة على كافة الادارات العامة في الوزارة لبدء الملاحظات حولها.



## تقديم

ان عملنا كوزارة وكقطاع سياحي يواجه العديد من المعوقات على رأسها الاحتلال الاسرائيلي، الذي يعمد الى التضييق على حركة العاملين في مجال السياحة، بالإضافة الى عدم وجود معابر سيادية لفلسطين وعدم قدرتنا على اصدار تاشيرات دخول للسائحين يضع امامنا تحديات كبيرة في تثبيت فلسطين على خارطة السياحة العالمية كمقصد سياحي مستقل ومميز وآمن.

كما شكل الانقسام السياسي وما رافقه من عزل لقطاع غزة عن الدولة الام تحديا اضافيا لما يمتلكه قطاع غزة من مقومات سياحية كامنة وعلى رأسها السياحة الترفيهية على شواطئ البحر الابيض المتوسط.

ان الوزارة وهي تقود القطاع السياحي لوضع استراتيجية للسنوات الثلاث القادمة آخذه بعيد الاعتبار توجهات القيادة السياسية والمحددات الحكومية، اولت اهتماماً خاصاً لتحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسائح الوافد سيتم استهداف اسواق سياحية جديدة، بالإضافة الى السوق السياحي التقليدي كالسوق الاسلامي ، واطافة لغات تخدم هذه الاسواق المستهدفة مما يتطلب تطوير قدرات الادلاء السياحيين.

وقد اولت هذه الاستراتيجية اهتماما خاصا بالقطاع السياحي في ظل ازمة كورونا واولت اهتمام كبير في آليات النهوض بالقطاع السياحي خلال وبعد جائحة كورونا ويأتي هذا اضافة للجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة السياحة والحكومة لتخفيف من حدة الازمة على القطاع السياحي من خلال عدد كبير من التدخلات التي تمت منذ بداية الازمة حتى وقتنا هذا.

ومن خلال هذه الاستراتيجية نسعى الى تغيير المنط السياحي الحالي المرتكز في معظمه على سياحة اليوم الواحد، وتغيير هذا النمط يتطلب تطوير بنية تحتية متكاملة ومتنوعة وفعاليات فنية وثقافية تشجع السائح على اطالة فترة مكوثه في فلسطين، مما ينعكس ايجابيا على زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي، لهذا عملت الوزارة على رفع جهوزية المواقع الاثرية المفتوحة للزيارة وزيادتها وادارتها بشكل فعال.

كما اولت الاستراتيجية القطاعية اهتماماً خاصاً بتشجيع الاستثمار في مجال السياحة وقد ساهمت بشكل فاعل في تطوير قانون الاستثمار لخدمة المشاريع السياحية الصغيرة ومتناهية الصغر التي تشكل العمود الفقري للصناعة السياحية.

وقد اخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار رؤية الحكومة للتنمية بالعناقيد وتؤامت مع بشكل خاص مع العناقيد السياحية التي تعمل عليها وزارة السياحة كعنقود محافظة

بيت لحم السياحي وقد صادقت الحكومة على خطة تنمية العنقود السياحي لمحافظة بيت لحم، والذي أنجزته وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع السياحي الخاص الفلسطيني، وقد غطى هذه العنقود الأعوام من 2020-2025، بموازنة بلغت 214,342,998 دولار وعنقود محافظة اريحا السياحي اقرت الحكومة بدء العمل على خطة تنمية العنقود السياحي لمحافظة بيت اريحا، وقد غطى هذه العنقود الأعوام من 2020-2022 بموازنة بلغت 61,688,998 دولار كما سيتم العمل على مجموعة من العناقيد التي تحتوي على شق سياحي كعنقود العاصمة وعنقود محافظ سلفيت وغيرها

اننا نؤمن بان التراث الثقافي الفلسطيني يتعرض للتهديد المباشر للاحتلال الاسرائيلي من خلال التدمير الممنهج لمواقع التراث الثقافي والنقل غير المشروع للقى الاثرية الفلسطينية، ضاربا عرض الحائط بكافة الاتفاقيات والاعراف الدولية الخاصة بحماية الموروث الثقافي للدول تحت الاحتلال، ومن هنا عملت الوزارة على ادراج عدد من مواقع التراث الثقافي على لائحة التراث العالمي لحمايتها كجزء من التراث الانساني كما اننا نعكف على ترشيح عدد آخر من المواقع على هذه اللائحة.

لا شك بأن تبني هذه الخطة الاستراتيجية بكاملها وتنفيذها السنوات القادمة من قبل كافة الشركاء من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام من شأنه ان يمكن قطاعي السياحة والتراث الثقافي من تحقيق الاهداف التي تم التوافق عليها من قبل ممثلي المؤسسات الشريكة المختلفة بشكل فاعل وناجح.

## رولى معاينة وزيرة السياحة والآثار

## تحليل الواقع

### نبذة عن القطاع

تعتبر فلسطين وجهة سياحية مميزة تتوفر فيها مقومات جذب متنوعه وذلك نظرا لأهميتها الدينية، التاريخية بالإضافة الى اعتدال مناخها وموقعها الجغرافي في قلب العالم، فرغم التشوهات التي خلقها الاحتلال الاسرائيلي خلال العقود الماضية لا زالت تمتلك افاق رحبه لنمو وتطور النشاطات السياحية، حيث جعلت الاماكن الدينية كالمسجد الاقصى وقبة الصخرة، كنيسة القيامة في القدس بالإضافة الى كنيسة المهد في بيت لحم ومئات الاديرة و المقامات المنتشرة على مساحتها المتواضعة فلسطين وجهة لملايين المؤمنين من اتباع الديانات السماوية.

كما تعد معقلا للعديد من الاماكن الاثرية والطبيعية كمدينة اريحا التي تعتبر أقدم مدن العالم التي تؤي العديد من الاماكن الاثرية والطبيعية مثل قصر هشام، وادي قمران، نهر الاردن والبحر الميت الذي يعد من أبرز المظاهر الطبيعية على مستوى العالم

ويمكن الاستفادة من هذه المواقع بشقيها الطبيعي والثقافي من خلال التنقيب عن الاثار وحماية وصيانة وتأهيل المواقع، بالإضافة الى الاهتمام بالمتاحف التاريخية والطبيعية والتسويق الاعلامي لها محليا ودوليا فضلا عن فتح مواقع جذب جديده بحيث تلبى رغبات الزائر والتوجهات الحديثة للزائر الوافد على وجه الخصوص لما له من أثر في الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال وضع وتنفيذ الخطط المشتركة بين القطاع العام والخاص.

من هنا يشكل قطاع السياحة احدى دعائم قطاعات الانتاج المادي والخدمي الذي يهدف الى رفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية عبر الاستثمار المكثف للإمكانات الاقتصادية والحضارية المتاحة لابراز الوجه الحضاري لفلسطين واطهار مكانتها الاستراتيجية واهميتها السياحية على مستوى العالم بأسره. ومن هنا يحاول الاقتصاد السياحي الفلسطيني اثبات مكانته كما ويسعى لمتابعة خطواته التنموية مستفيدا من نقاط القوة التي يمتلكها من خلال المحافظة على الموروث الحضاري المتنوع لرفع سوية الدخل العام وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل عبر الانشطة السياحية المختلفة.

ففي عام 2018 بلغ عدد المنشآت السياحية العاملة في الاراضي الفلسطينية 10706 وتتوزع حسب نوع النشاط الاقتصادي على عدة فئات حيث تحتل أنشطة المطاعم وأنشطة تقديم المشروبات، أنشطة الإقامة والمنشآت المشابهة، الأنشطة الابداعية



والفنون والترفيه الحصة الأكبر مقارنة مع باقي الأنشطة بواقع 47%، 21%، 17% على التوالي.

كما بلغ عدد العاملين في المنشآت السياحية 21436 عامل يتوزع معظمهم على نفس الأنشطة السابقة بنسبة 53%، 22% و 13% على نفس الترتيب.

أما بالنسبة الى تعويضات العاملين فقد بلغت 85615.3 مليون دولار، بحيث تركز الجزء الأكبر منها في أنشطة المطاعم 51% يليها أنشطة الفنادق 22% وأنشطة تقديم المشروبات 8.5%.

وأما الانتاج الكلي فقد بلغ 664299.0 مليون دولار تركز 54% منه في أنشطة المطاعم، يليها أنشطة الإقامة والمنشآت المشابهة، الأنشطة الابداعية والفنون وأنشطة الترفيه الاخرى بنسبة 17% و 15% على التوالي.

فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط<sup>1</sup> فقد بلغ 256371.7 مليون دولار حيث احتلت أنشطة المطاعم وتقديم المشروبات النسبة الكبرى بواقع 63% منه، يليها أنشطة الإقامة و الأنشطة الابداعية والفنون وأنشطة الترفية بنسبة 13% و 12% على التوالي.

وبلغت قيمة القيمة المضافة<sup>2</sup> للقطاع السياحي 407927.3 مليون دولار حيث حازت أنشطة المطاعم وتقديم المشروبات على النسبة الكبرى منها بواقع 47%، تليها أنشطة الإقامة والشآت المشابهة 21% ومن ثم والأنشطة الابداعية والفنون وأنشطة الترفية بواقع 17%.

كما وبلغت انتاجية عمال القطاع السياحي (محسوبة بقسمة اجمالي القيمة الانتاجية على المجموع الكلي لعدد العاملين) 30.98988 دولار.

وعند احتساب الوزن النسبي لحجم القطاع السياحي باستخدام عدد العاملين تبين ان حجم القطاع السياحي 4% وساهمت بحوالي 2.8% من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2017.

يعتبر قطاع السياحة وبموجب العديد من الدراسات، من أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما انه يعتبر القطاع الاقتصادي الأسرع نمواً في العالم في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة. كما يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والثقافية في البلدان السياحية، والذي بدوره يساهم في بناء العلاقات بين الشعوب وتوطيد علاقات التفاهم والتعارف والتبادل الثقافي بينها. ونعتبره منبراً إعلامياً يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي

1. الاستهلاك الوسيط: يتكون من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية الانتاج، باستثناء الاصول الثابتة التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت

2. اجمالي القيمة المضافة هو طرح الاستهلاك الوسيط من اجمالي الانتاج. ما صافي القيمة المضافة فهو طرح استهلاك رأس المال الثابت من اجمالي القيمة المضافة، والقيمة المضافة تتعلق بالانتاج وتشير الى القيمة المتولدة لاي وحدة تمارس اي نشاط انتاجي. والانتاج هي السلع والخدمات المنتجة من قبل المنشأة باستثناء قيمة اي سلع وخدمات مستخدمة في نشاط لا تأخذ فيه الشركة بعين الاعتبار مخاطر استخدام المنتجات في الانتاج وباستثناء قيمة السلع والخدمات المستهلكة من قبل نفس المنشأة فيما عدا السلع والخدمات المستخدمة لتكوين رأس المال.

والهوية المتميزة للشعب الفلسطيني بما يعزز أجواء التفاهم والتعارف والسلام مع سائر الشعوب، وبالتالي فإنه من الضروري إيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وتوفير الأجواء الملائمة لبناء العلاقة اللائقة بين الزائرين ومختلف فئات المجتمع الفلسطيني المضيف.

كما يعتبر التراث الثقافي من أهم مقومات الهوية الوطنية الثقافية، وجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي للإنسانية، وبذلك فهو يشكل أحد الركائز الأساسية للتبادل الثقافي بين الشعوب، ومن الطبيعي أن تشكل العلاقة ما بين المجتمع وتراثه الثقافي أهم مظاهر تقدير الشعوب لبعضها البعض وأهم مقومات الجذب السياحي وخاصة السياحة الثقافية منها. وبالتالي فإن العمل على تعميق وترسيخ الانتماء الوطني والاعتزاز بجذور الهوية الثقافية للإنسان الفلسطيني من خلال حماية التراث الثقافي والطبيعي وتطوير إدارته على الأرض الفلسطينية والتعامل معه بما يكفل للأجيال القادمة حق الاستمتاع والاعتزاز به، وكذلك العمل على تنشيط البحث العلمي وكتابة التاريخ على أسس علمية وموضوعية لتعريف وتوعية المجتمع به، هو من أسس المهام التي يجب أن تولى الرعاية والعناية القصوى بها لتجاوز البحث الموجه والاهتمام المتحيز.

إن نجاح العمل على تطوير القطاعات المختلفة يقترن بمدى التخطيط والتنسيق بين المؤسسات العاملة بهذه القطاعات فيما يتعلق بالمهام والصلاحيات والأدوار المختلفة لها، وبالتالي فإن العمل مع الوزارات الأخرى والبلديات والمجالس المحلية، من أجل توفير المناخ القانوني والإداري المناسب ومن أجل توفير مناخ حماية الحقوق والالتزام بالواجبات والإدارة الفعالة والبحث العلمي المتواصل، بما يساعد في تشجيع واجتذاب الكفاءات والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية والعربية والأجنبية، ليساهموا في عملية النهوض بقطاع السياحة وبقطاع التراث الثقافي.



## دور وأهمية السياحة والتراث الثقافي

تحتل صناعة السياحة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية للدول، خاصة النامية منها، لما لها من دور في تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة... الخ. من خلال خلق طلب إضافي على السلع المحلية، وخلق فرص العمل باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية مقارنة بالاستثمارات الأخرى التي تعتمد على الآلة، وتأمين العملة الأجنبية اللازمة لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى كونها إحدى وسائل التعارف والتقارب بين الشعوب، وأداة للتعريف بالحضارات الإنسانية عبر تاريخها الطويل. من هنا الاهتمام الأكبر لتطوير الصناعة السياحية بهدف جعل فلسطين مقصداً سياحياً على خريطة السياحة الإقليمية والدولية وتحويلها إلى صناعة إستراتيجية تدعم الاقتصاد الوطني بالتعاون مع القطاع الخاص والتنسيق مع الجهات المحلية والمركزية. بعد أن أصبحت السياحة تمثل احد الدعامات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني في ظل ما تمتلكه فلسطين من مقومات جذب سياحية فريدة يمكن أن تجعلها من أعلى دول العالم في الدخل السياحي: كالإرث الثقافي، والمواقع الأثرية ( التراثية، والدينية ) والطبيعية المتمثلة بالبحر والجبل والصحراء، ناجمة عن الموقع الجغرافي المتميز والموارد البشرية والبنية التحتية. الأمر الذي جعلها تتمتع بميزات تنافسية في مجال السياحة. كما ذكر سابقاً، إن دور وأهمية السياحة لا تقتصر على النواحي المادية، بل تعتبر السياحة مساهماً رئيسياً في:

### 1. المساهمة في التنمية الاجتماعية والثقافية.

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والثقافية في البلدان السياحية، والذي بدوره يساهم في بناء العلاقات بين الشعوب وتوطيد علاقات التفاهم والتعارف والتبادل الثقافي بينها، ونعتبره منبراً إعلامياً يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي والهوية المتميزة للشعب الفلسطيني بما يعزز أجواء التفاهم والتعارف والسلام مع سائر الشعوب، وبالتالي فإنه من الضروري إيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وتوفير الأجواء الملائمة لبناء العلاقة اللائقة بين الزائرين ومختلف فئات المجتمع الفلسطيني المضيف.

### 2. تحسين صورة فلسطين في الخارج:

ساهمت الآلة الإعلامية الإسرائيلية على مدى الزمن على خلق صورة نمطية لفلسطين والفلسطينيين مرتبطة بالإرهاب، ومشكلة حالة لدى الدول والمواطنين الأجانب مرتبطة بالبيئية غير الآمنة مما ساهم سلباً في التطور السياحي من ناحية، ومن الدعم السياسي لمنظمة التحرير، وقد تذبذبت تلك النظرة لفلسطين بناء على المصالح الأجنبية، وقد لعبت السياحة دوراً مهماً في تغيير تلك الصورة النمطية من خلال السياح الأجانب الذين ينقلون الصورة الحقيقية لفلسطين والفلسطينيين لمواطنيهم، وما زالت وزارة

السياحة والقطاع الخاص العامل في السياحة يبذلون جهودهم لتغيير هذه الصورة بالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة والتي لا تستطيع بكافة حالتها من منافسة الآلة الإعلامية الإسرائيلية، إلا أنها نجحت في رفع الحظر الأمني لبعض الدول التي كانت تمنع مواطنيها من زيارة الأراضي الفلسطينية، وما زالت تعمل على تغيير وجهات نظر باقي الدول التي ما زالت مصرة على اعتبار الأراضي الفلسطينية غير آمنة.

### 3. رفع مستوى القدرة على حماية مواقع التراث الثقافي:

يعتبر التراث الثقافي من أهم مقومات الهوية الوطنية الثقافية، وجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي للإنسانية، وبذلك فهو يشكل أحد الركائز الأساسية للتبادل الثقافي بين الشعوب، ومن الطبيعي أن تشكل العلاقة ما بين المجتمع وتراثه الثقافي أهم مظاهر تقدير الشعوب لبعضها البعض وأهم مقومات الجذب السياحي وخاصة السياحة الثقافية منها. وبالتالي فإن العمل على تعميق وترسيخ الانتماء الوطني والاعتزاز بجذور الهوية الثقافية للإنسان الفلسطيني من خلال حماية التراث الثقافي والطبيعي وتطوير إدارته على الأرض الفلسطينية والتعامل معه بما يكفل للأجيال القادمة حق الاستمتاع والاعتزاز به، وكذلك العمل على تنشيط البحث العلمي وكتابة التاريخ على أسس علمية وموضوعية لتعريف وتوعية المجتمع به، هو من أسمى المهام التي يجب أن تولى الرعاية والعناية القصوى بها لتجاوز البحث الموجه والاهتمام المتحيز

### 4. توفير فرص العمل والدخل:

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات المشغلة للأيدي العاملة إذ أن السياحة تعتمد على الأيدي العاملة بنسبة أعلى من باقي القطاعات، بالرغم أن معظم المشاريع السياحية الفلسطينية تصنف في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تشغل نسبة عالية من الأيدي العاملة، وفي حال تم الاستثمار بالصورة الصحيحة في القطاع السياحي، فإن السياحة قادرة على حل الكم الكبير من الإشكاليات المرتبطة بالبطالة والعمالة في السوق الإسرائيلي.

هذا وتعتبر إدارة التراث الثقافي من أهم المرافق القادرة على استيعاب حجم لا يستهان به من الأيدي العاملة بحيث تتراوح قيمة العمل اليومي في أعمال الترميم على سبيل المثال (60-70%) من تكلفة هذه المشاريع عدى عن القيمة التشغيلية لهذه المرافق المرممة. وبالتالي فإن زيادة القدرة الاستيعابية لهذه المشاريع لدى الوزارة ولدى كلا القطاعين الأهلي والخاص، يعتبر من أهم توجهات وأهداف الوزارة لحماية وتهيئة مرافق التراث الثقافي من جهة وللمساهمة في توفير فرص العمل من جهة أخرى، وخاصة توفير فرص العمل في مناطق الريف التي تعاني من قلة فرص العمل لعمال البناء على وجه الخصوص.

## 5. المساهمة في الناتج القومي الإجمالي والصادرات:

تعتبر السياحة الصناعة النظيفة الوحيدة، والتي تقيم عالميا من أهم الصناعات ومن أكبر الصناعات الموردة للدخل القومي وقد بينت دراسة لمنظمة السياحة العالمية انه في سنة 2020 ستكون السياحة أهم صناعة عالميا من ناحية مساهمتها في الدخل القومي للدول السياحية وقد اعتبرت أهم من النفط ومن صناعة السيارات، وتعتبر على المستوى الفلسطيني من أهم الصناعات إذ أن الأراضي الفلسطينية تفتقر للمقومات الصناعية الأخرى كالنفط والصناعات الدقيقة، وقد تقلصت الأراضي الزراعية بفعل الاحتلال بالتالي يجب البناء على أهمية الصناعة السياحية، ومدى قدرة هذه الصناعة على المساهمة في الناتج القومي الإجمالي.

## 6. حماية البيئة:

ويتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال تدابير حفظ مواقع التراث الثقافي والخراب الأثرية والمتنزهات، والأراضي الحرجية بمشاركة المؤسسات ذات العلاقة والتي جزء منها يستخدم لإغراض سياحية، إضافة الى ضرورة مراعاة المرافق والمنشآت السياحية للبعد البيئي مما يساهم في الحفاظ على البيئة ويقلل من فرص الزحف السكاني إلى تلك المواقع، كما يساهم ذلك في الترويج للسياحة البيئية كأحد انواع السياحة البديلة.

## 7. القيمة المضافة للقطاع السياحي في تطوير ورفع القطاعات الأخرى:

تساهم السياحة في تطوير قطاعات فرعية مثل الزراعة وصناعة الأثاث، والتحف الشرقية، وقطاع المواصلات، والتأمين، بالإضافة إلى قطاع المصارف والبنوك.

بناء على ما تقدم فإن الدور المنوط بوزارة السياحة والآثار يتركز على المحاور التالية:

1. حماية التراث الثقافي والإشراف على إدارته وعلى جميع الأعمال والتصرفات المرتبطة به ومراقبتها وفق التشريعات، ومنع سرقة وتهريب التراث الثقافي والاتجار غير المشروع به.
2. تهيئة المعالم التاريخية والأثرية وترميمها وصيانتها وإدارتها لتسهيل الوصول إليها وزيارتها.
3. تنظيم التنقيب العلمي عن الآثار وترشيده ودعمه، وتنظيم أعمال الحفاظ على المباني التراثية ومراكز المدن القديمة وترميمها بالتعاون مع البلديات والهيئات المحلية، وتوفير اللازم لتوثيق هذه الأعمال ونشر الأبحاث والتقارير العلمية عنها.
4. تنظيم ودعم العمل المتحفي وإنشاء المتاحف.
5. الإشراف على الصناعات السياحية والتقليدية وتطويرها وتنظيم أعمالها ومراقبتها.
6. الترويج والتعريف بالتراث الثقافي الفلسطيني وبالمنتج السياحي الفلسطيني المتعدد، بما يخدم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته السياحية والثقافية والحضارية في العالم بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية في فلسطين.

## علاقة الوزارة مع المؤسسات الشريكة

1. تنظيم أعمال ومسؤوليات المؤسسات الأهلية والخاصة العاملة في قطاعي السياحة والتراث الثقافي ومراقبتها وتسهيل عملها وفق التشريعات، وفي إطار السياسة التي تضعها الحكومة، وضمن التوجهات والأهداف التي تستخلصها وتقرها الوزارة وشركائها لتنمية وتطوير قطاعي السياحة والتراث الثقافي.
2. المساهمة في تهيئة المؤسسات الفلسطينية لتدريب اللازم من الكوادر المتخصصة وتنميتها، في مختلف مجالات وقطاعات السياحة والتراث الثقافي وذلك من خلال البرامج المحلية أو التي يتم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات الدولية الحكومية والأهلية والخاصة.
3. توعية المجتمع بأهمية السياحة وأهمية التراث الثقافي وبالتشريعات المنظمة لهذين القطاعين، وما يترتب عن هذه الأهمية وهذه التشريعات من حقوق وواجبات لجميع قطاعات المجتمع.
4. الاهتمام بتنظيم وتطوير العلاقات الأفقية بين قطاعي السياحة والتراث الثقافي وبين القطاعات الأخرى كالثقافة والتعليم والبيئة والزراعة والصناعة والخدمات والمهن الحرفية اليدوية وغيرها.
5. إبرام الاتفاقيات الداخلية والخارجية بما يخدم تنفيذ مهام وأعمال ومسؤوليات الوزارة بما في ذلك أعمال ومسؤوليات المؤسسات الأهلية والخاصة العاملة في قطاعي السياحة والتراث الثقافي
6. المساهمة في تطوير البنية التحتية للقطاع السياحي وتطوير الخدمات السياحية للمواقع السياحية الدينية والثقافية والطبيعية، والعمل على توفير وسائل الراحة والترفيه للسائحين، وتسهيل المعاملات والإجراءات التي تخصهم.

## الإطار المؤسسي

يتميز قطاعي السياحة والتراث الثقافي بتعدد العلاقات والمعارف الداخلية والخارجية وفيما يلي عرضاً لواقع المؤسسات ذات العلاقة بالعمل قطاعي السياحة والتراث الثقافي:

## منظمة التحرير والدولة الفلسطينية

إن لمنظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية الدور المحوري في تشكيل السياق الذي يمكن من خلاله حدوث النمو والتنمية السياحية والحفاظ على التراث الثقافي. كما أن قدرة المفاوضين في منظمة التحرير الفلسطينية على الحد من الآثار السلبية المترتبة على استمرار الاحتلال، وفي نهاية المطاف، إلى إزالتها بشكل كامل سيؤدي إلى تقليل أو إزالة الكثير من العقبات الرئيسية التي تواجه هذين القطاعين

كما وإن للدولة الفلسطينية دوراً رائداً وداعماً في إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تقدم الخدمات الأساسية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي وكذلك تخصيص الموازنات وتوجيه المانحين لدعم هذين القطاعين.

## وزارة السياحة

سارعت وزارة السياحة والآثار ومنذ تأسيسها في أواخر العام 1994 على النهوض بالصناعة السياحية في كافة المناطق والمواقع الفلسطينية بعد ما عانى قطاع السياحة من ركود وإهمال استمر أكثر من 25 عاماً نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حيث بدأت العمل في عدة اتجاهات وهي:

- المحافظة على الموروث الثقافي وحمايته وتنفيذ مشاريع الترميم وتهيئة المواقع في جميع محافظات الوطن من الشمال إلى الجنوب بالتعاون مع بعض الحكومات والمنظمات العربية والدولية.
- تطوير البنية التحتية السياحية.
- تدريب الكفاءات البشرية العاملة بالسياحة وتطويرها.
- تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي.
- تنظيم ومراقبة عمل المؤسسات والمرافق السياحية ضمن القوانين والأنظمة المنصوص عليها في قانون السياحة المؤقت رقم 45/1965.
- تنظيم ومراقبة عمل المؤسسات العاملة في قطاع التراث الثقافي ضمن القوانين والأنظمة المنصوص عليها في قانون الآثار.
- تطوير المنتج السياحي وترويجه وتسويقه في الأسواق العالمية.

## الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى:

إلى جانب وزارة السياحة هناك العديد من الوزارات والمؤسسات العامة التي تلعب أدواراً أساسية في تطوير، تنظيم، وتوفير الخدمات للقطاع السياحي وقطاع التراث الثقافي وهذه تشمل ، وزارة الحكم المحلي، وزارة المالية والتخطيط، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، وزارة الخارجية، هيئة تشجيع الاستثمار، والبلديات ، وتمارس تلك المؤسسات أنشطتها من خلال مقراتها الرئيسية في مدينة رام الله وفروعها ومديرياتها المنتشرة في كافة الأراضي الفلسطينية حيث يوجد لمعظمها تمثيل في المحافظات والمدن الرئيسية.

## المؤسسات شبه الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

لعبت المنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية بشكل عام والحفاظ على الموروث الثقافي بشكل خاص نظراً للظروف والمحن التي مر بها الشعب الفلسطيني وبشكل خاص قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وما زالت تلك المنظمات تقوم بأدوار أساسية في على الموروث الثقافي.

ويذكر أن جزءاً كبيراً من تمويل الجهات المانحة لقطاع التراث الثقافي قد تم من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهي على النحو التالي:

- مركز المعمار الشعبي (رواق)
- مركز حفظ التراث الثقافي في بيت لحم (CCHP)
- لجنة اعمار الخليل (HRC)

## القطاع الخاص

تتألف السياحة ضمن القطاع الخاص من ثمانية قطاعات فرعية يتم تمثيل كل منها بمؤسسة مهنية مسجلة لدى وزارة الداخلية سندا لقانون الجمعيات الخيرية والأهلية لعام 2000 وهي تمثل بشكل أو بآخر مصالح أصحاب المهن السياحية، حيث لاحقاً يجب أن يعاد تأسيس هذه الجمعيات وفق قانون السياحة نفسه والأنظمة التي ستصدر بموجبه لتنظيم عمل تلك الهيئات / الجمعيات المهنية وهي على النحو التالي: -

- جمعية الفنادق العربية AHA
- نقابة ادلاء السياحة العربية ATGU
- جمعية المطاعم السياحية العربية ATRA
- اتحاد النقل العربي للسياحة ATTU
- هيئة ممثلي الخطوط الجوية PAR
- جمعية وكالات السفر والسياحة العربية TTAPS
- نقابة اصحاب متاجر التحف الشرقية HLMSH
- جمعية الراضى المقدسة للسياحة الوافدة HLITOA

## المانحين والمؤسسات الدولية

يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع السياحية وقطاع التراث الثقافي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك إما عن طريق مؤسسات السلطة أو منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات الدولية.



## التحليل الرباعي

تشهد السياحة الوافدة شلل كامل بسبب تبعات إنتشار فايروس كورونا على مستوى العالم وإنتشاره نسبيا في فلسطين، ونتيجة الى ان هذه الأزمة سببها وباء على مستوى العالم، فعند النظر الى واقع العالم اجمع ومستوى التغطية الجغرافية لإنتشار هذا الفيروس وفق الخارطة التالية، يصبح من الصعب التنبؤ بفترة زمنية محددة لإنتهائها، مدى توسعها، أو حتى ظهور تبعات أخرى لها سوى تحليلات، ولكن الشيء الواضح أنه لن يكون هناك اي نشاط سياحي خلال هذا العام 2020 على أقل تعديل.

### أولا : على المستوى الفندقى ( فقط إيرادات المبيت)

يمكن تقدير الخسائر من إيرادات الاقتصاد الفلسطيني من السياحة الوافدة في حدها المتوسط بناءً على عدد نزلاء الفنادق في الضفة الغربية والقدس لفترة عشرة شهور وهي فترة اغلاق الفنادق بشكل كامل للعام 2020، اعتمادا على بيانات 2019 حيث بلغ عدد الزوار الوافدين 3.810.391 زائر ، نزل منهم 1.060.800 نزيل في الفنادق الفلسطينية اقاموا ما مجموعه 2.847.240 ليلة مبيت في العام 2019 اي حوالي 884.000 نزيل اقاموا 2.373 مليون ليلة مبيت للعشرة شهور ، ومن هنا يمكن تقدير الخسائر الشهرية لقطاع الفنادق 8.300.000 دولار وبالتالي خسائر القطاع الفندق للعشرة شهور بلغ 83.000.000 دولار، وقد تركز غالبية النزلاء في فنادق محافظة بيت لحم بنسبة 61% وعليه بلغ حجم الخسائر في فنادق بيت لحم اي ما يقارب 50.983.000 دولار.

### ثانيا : إنفاق السياحة الوافدة في فلسطين

بالإعتماد على بيانات 2018 تبلغ القيمة الشهرية للإنفاق السياحي داخل فلسطين بالكامل ما يقارب 122.8 مليون دولار بالحد الأدنى وعليه فأن قيمة الخسائر للسياحة الوافدة تقدر ب 1.228.000.000 دولار علما بأن للإنفاق السياحي على البنود أعلاه يعد مصدر لانعاش عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل في مجال تقديم الخدمات والسلع السياحية ومنها: الفنادق وصناعة وبيع التحف الخشبية والهدايا التذكارية ، و أنشطة المطاعم وتقديم المشروبات ، وأنشطة وكالات السفر ومنظمو الرحلات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها و الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه الأخرى. وإنتلاقا من منطلق ان عدد السياح المتوقع في 2020 نجد وحسب التقديرات أن متوسط إنفاق السائح الوافد 1784 دولار أمريكي خلال الزيارة.

### إنفاق السياحة المحلية في فلسطين

- تشير نتائج حسابات السياحة الفرعية للعام 2017 في فلسطين إلى ارتفاع القيمة الإجمالية لإنفاق السياحة المحلية عن العام 2016 بنسبة 8.2%، حيث سجل مجموع إنفاق السياحة المحلية 165.7 مليون دولار أمريكي (وهي تشمل إنفاق الزوار

المحليين مع مبيت وإنفاق الزوار المحليين لليوم الواحد) مقارنة بعام 2016 والذي سجل 153.1 مليون دولار أمريكي أي ما يقارب 13.808.333 مليون دولار شهريا، أي ما قيمته 138.083.333 مليون لعشرة شهور

- تشير نتائج حسابات السياحة الفرعية للعام 2018 في فلسطين إلى ارتفاع القيمة الإجمالية لإنفاق السياحة المحلية عن العام 2017 بنسبة 1.5%، حيث سجل مجموع إنفاق السياحة المحلية 160.7 مليون دولار أمريكي (وهي تشمل إنفاق الزوار المحليين مع مبيت وإنفاق الزوار المحليين لليوم الواحد) مقارنة بعام 2017 والذي سجل 158.3 مليون دولار أمريكي أي ما يقارب 13,391,666.6 دولار شهريا، أي ما قيمته 133,916,666.67 دولار أمريكي لعشرة شهور

وبالتالي مجموع ما سيفقده القطاع السياحة من قيمة إستهلاكية خلال عشرة شهور من إنعدام السياحة الوافدة والمحلية هو ما يقارب 1.361.916.666 (مليار وثلاثمائة وواحد وستون مليون وتسماية وستة عشر الف وستمئة وست وستون ) دولار.

## العاملون في قطاع السياحة

وفق بيانات جهاز الإحصاء المركزي فإن ما يقارب 21,436 عاملاً في القطاع السياحي يعملون بأجر، وقد بلغ إجمالي تعويضات المستخدمين بأجر في المؤسسات السياحية نحو 122.3 مليون دولار أمريكي خلال العام 2018، أما المتوسط الشهري لأجور العاملين في المنشآت السياحية على مستوى فلسطين فقد بلغ 476 دولار أمريكي،

عدد العاملين بأجر	متوسط الأجر الشهري	فترة شهر	فترة 10 اشهر
21 الف عامل	476	9,996,000	29,988,0000
ووفق تقديرات وزارة السياحة أن عدد العاملين في هذا القطاع بما يشمل قطاع غزة قد وصل تقريبا الى 38 الف حيث ان الكثير من المنشآت غير مسجلة ولا تفصح عن عدد العاملين لديها بدقة			
38 الف عامل	476	18.088.000	180.880.000

وهذا يعني انه بالإعتماد على بيانات وزارة السياحة والآثار فإن تكلفة الأيدي العاملة في هذا القطاع لشهر واحد فقط هي بمعدل 18 مليون دولار ، توزع حسب نوع النشاط للمنشأة. وقد كان أعلى اجر للعاملين في نقل الركاب المنتظم بالباصات لمسافات طويلة وتأجير السيارات بواقع 754 دولار أمريكي، يليه العاملون في أنشطة الإقامة والمنشآت المشابهة 623 دولار أمريكي، وكان معدل الأجر للعاملين في بقية الأنشطة على النحو الآتي: 556 دولار أمريكي للعاملين في صناعة وبيع التحف الخشبية، و456 دولار أمريكي للعاملين في أنشطة المطاعم وتقديم المشروبات، و 352 دولار أمريكي للعاملين في الأنشطة الابداعية والفنون وانشطة الترفيه الاخرى، و580 دولار أمريكي للعاملين في وكالات السفر ومنظمو الرحلات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها ، و338 للعاملين في بقية الأنشطة السياحية.

تراكمت لدى القطاع السياحي في فلسطين خبرات غنية ودروس خلال العقود الأخيرة، والتي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل في المرحلة القادمة من إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. بحيث تتم الاستفادة من مصادر القوة والفرص المتاحة والتقليل من آثار نقاط الضعف والتعامل مع التهديدات. وفيما يلي المكونات الرئيسية للتحليل الرباعي (SWOT) لقطاعي السياحة والتراث الثقافي.



نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة كبيرة من العرب ترفض زيارة فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبرونه شكلاً من أشكال التطبيع. على سبيل المثال ، يقع الموقع الإسلامي الرئيسي (أي المسجد الأقصى) تحت السيطرة الإسرائيلية.</li> <li>• محدودية السيادة الفلسطينية على مواقع الجذب السياحي</li> <li>• عدم توفر البيئة القانونية السليمة في القطاع السياحي.</li> <li>• عدم توفر الموازنات المناسبة.</li> <li>• تشتت القطاع الخاص.</li> <li>• تركيز السياحة في عدد محدود من المناطق.</li> <li>• عدم الوعي الكافي لدى القطاع الخاص بضرورة تنوع المنتج السياحي.</li> <li>• قصر مدة إقامة السائح في فلسطين.</li> <li>• زيادة نسبة التعديلات على مواقع التراث الثقافي.</li> <li>• نقص الإمكانيات اللوجستية للحفاظ على مواقع التراث الثقافي.</li> <li>• عدم ضمان توفر التمويل للمشاريع السياحية ومشاريع التراث الثقافي.</li> <li>• عدم وجود مختبرات متخصصة بالعمل الأثري.</li> <li>• عدم التكاملية ما بين قطاعي الآثار والتراث الثقافي وقطاع السياحة.</li> <li>• عدم موثمة الهيكل التنظيمي للوزارة مع المهمات المناطة لعمل اداراتها العامة.</li> <li>• نقص عام في كوادرات التفتيش.</li> <li>• قلة إمكانيات شرطة السياحة والآثار.</li> <li>• عدم تنظيم القطاع الأهلي العامل في هذا قطاع التراث الثقافي.</li> <li>• التوسع العمراني والتعديلات على حدود المواقع والخرب</li> <li>• الافتقار إلى خطة استراتيجية للترويج والتسويق السياحي على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفر خبرة فلسطينية سابقة في النهوض بالقطاع السياحي بعد العديد من الازمات</li> <li>• تصنيف بعض المواقع غير الدينية الى مواقع سياحية وتم إدراج ذلك على الخارطة السياحية العالمية مثل مدينة الخليل وقريه بتير.</li> <li>• القناعة الرسمية بأهمية السياحة.</li> <li>• زيادة ملحوظة على نسبة حصة فلسطين من السياحة الوافدة.</li> <li>• وجود مجموعة من مراكز الجذب السياحي الكامنة.</li> <li>• تنوع المنتج السياحي الفلسطيني.</li> <li>• فلسطين هي مركز الحج المسيحي وثاني القبلتين.</li> <li>• قناعة القطاع الخاص بضرورة العمل ضمن إطار ينظم عمله.</li> <li>• قرب الانتهاء من تحضير تشريعات محدثة لقطاع السياحة.</li> <li>• وجود مجموعة من المشاريع الدولية الداعمة للتراث الثقافي.</li> <li>• وجود مجموعة من المواقع المؤهلة والمحمية.</li> <li>• التفهم العام لأهمية الآثار وضرورة حمايته.</li> <li>• وجود طاقم متخصص قادر على العمل في هذا القطاع.</li> <li>• إقرار قانون التراث الثقافي.</li> <li>• زيادة التوجه العالمي للسياحة الثقافية.</li> <li>• وجود مواقع وجيدة من نوعها في العالم مثل الأقصى وقبة الصخرة وقصر هشام وتل السلطان وكنيسة القيامة وكنيسة المهدي.</li> <li>• زيادة حجم الاستثمارات السياحية في فلسطين وخاصة الفنادق.</li> </ul>

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة كبيرة من العرب ترفض زيارة فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبرونه شكلاً من أشكال التطبيع. على سبيل المثال ، يقع الموقع الإسلامي الرئيسي (أي المسجد الأقصى) تحت السيطرة الإسرائيلية.</li> <li>• محدودية السيادة الفلسطينية على مواقع الجذب السياحي</li> <li>• عدم توفر البيئة القانونية السليمة في القطاع السياحي.</li> <li>• عدم توفر الموازنات المناسبة.</li> <li>• تشتت القطاع الخاص.</li> <li>• تركيز السياحة في عدد محدود من المناطق.</li> <li>• عدم الوعي الكافي لدى القطاع الخاص بضرورة تنوع المنتج السياحي.</li> <li>• قصر مدة إقامة السائح في فلسطين.</li> <li>• زيادة نسبة التعديلات على مواقع التراث الثقافي.</li> <li>• نقص الإمكانيات اللوجستية للحفاظ على مواقع التراث الثقافي.</li> <li>• عدم ضمان توفر التمويل للمشاريع السياحية ومشاريع التراث الثقافي.</li> <li>• عدم وجود مختبرات متخصصة بالعمل الأثري.</li> <li>• عدم التكاملية ما بين قطاعي الآثار والتراث الثقافي وقطاع السياحة.</li> <li>• عدم مواءمة الهيكل التنظيمي للوزارة مع المهام المناطة لعمل إدارتها العامة.</li> <li>• نقص عام في كوادرات التفتيش.</li> <li>• قلة إمكانيات شرطة السياحة والآثار.</li> <li>• عدم تنظيم القطاع الأهلي العامل في هذا قطاع التراث الثقافي.</li> <li>• التوسع العمراني والتعديلات على حدود المواقع والخرب</li> <li>• الافتقار إلى خطة استراتيجية للترويج والتسويق السياحي على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفر خبرة فلسطينية سابقة في النهوض بالقطاع السياحي بعد العديد من الازمات</li> <li>• تصنيف بعض المواقع غير الدينية الى مواقع سياحية وتم إدراج ذلك على الخارطة السياحية العالمية مثل مدينة الخليل وقرية بتير.</li> <li>• القناعة الرسمية بأهمية السياحة.</li> <li>• زيادة ملحوظة على نسبة حصة فلسطين من السياحة الوافدة.</li> <li>• وجود مجموعة من مراكز الجذب السياحي الكامنة.</li> <li>• تنوع المنتج السياحي الفلسطيني.</li> <li>• فلسطين هي مركز الحج المسيحي وثاني القبلتين.</li> <li>• قناعة القطاع الخاص بضرورة العمل ضمن إطار ينظم عمله.</li> <li>• قرب الانتهاء من تحضير تشريعات محدثة لقطاع السياحة.</li> <li>• وجود مجموعة من المشاريع الدولية الداعمة للتراث الثقافي.</li> <li>• وجود مجموعة من المواقع المؤهلة والمحمية.</li> <li>• التفهم العام لأهمية الآثار وضرورة حمايته.</li> <li>• وجود طاقم متخصص قادر على العمل في هذا القطاع.</li> <li>• إقرار قانون التراث الثقافي.</li> <li>• زيادة التوجه العالمي للسياحة الثقافية.</li> <li>• وجود مواقع وحيدة من نوعها في العالم مثل الأقصى وقبة الصخرة وقصر هشام وتل السلطان وكنيسة القيامة وكنيسة المهدي.</li> <li>• زيادة حجم الاستثمارات السياحية في فلسطين وخاصة الفنادق.</li> </ul>

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> <li>• السيادة الإسرائيلية على الحدود و المعابر بالإضافة الى مناطق ما تسمى ج التي تتركز فيها معظم مواقع الجذب السياحي.</li> <li>• الإجراءات الإسرائيلية المشددة على الحركة السياحية إلى فلسطين.</li> <li>• صورة فلسطين النمطية السلبية.</li> <li>• الإجراءات الإسرائيلي المدمرة لمواقع التراث الثقافي.</li> <li>• امتداد الجدار العنصري واتساعه على طول الضفة الغربية وتطويق مدينة القدس.</li> <li>• استئثار الشركات ومكاتب السياحة الإسرائيلية واحتكارها لمرافق السياحة كافة من نقل وخدمات والتحكم بحرية الوصول إليها.</li> <li>• استمرار مصادرة الأراضي والمياه، وجود الجدار والمستوطنات الإسرائيلية، وتقسيم الأراضي إلى المناطق أ، ب، ج</li> <li>• تواضع الميزانية المخصصة للسياحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمواطنين.</li> <li>• الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأرض يمنع أي تطوير لمرافق السياحة والتنشيط السياحي.</li> <li>• الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش المعيقة لتطوير السياحة، وفصل المدن الفلسطينية بعضها عن بعض، بما في ذلك فصل القطاع عن الضفة والاجتياحات العسكرية شبه اليومية للمدن والتجمعات السكانية والأنشطة التجارية.</li> <li>• عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود والمطارات، يجعل من إمكانية تطور السياحة وزيادة عدد الأفواج السياحية محدودة جداً ورهنا بالقرارات والرغبات الإسرائيلية.</li> <li>• ارتفاع كلفة الضريبة الإسرائيلية على فنادق القدس تحديداً.</li> <li>• نقص ملموس في القوانين والتشريعات الهادفة لتنشيط قطاع السياحة في فلسطين والقدس، حيث يوجد فيها مرجعيات وتشريعات متعددة.</li> <li>• عدم تنفيذ إسرائيل لمعاهدة السلام والخاصة بيند السياحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• رفع الحظر الأمني لمجموعة من الدول عن بعض المناطق الفلسطينية.</li> <li>• وعي الحكومة ضرورة تطوير القطاع السياحي.</li> <li>• وجود جهد مشترك حكومي وأهلي وخاص لتطوير القطاع السياحي.</li> <li>• الاتجاه نحو فرض بيئة أمنية مناسبة.</li> <li>• البدء بتغيير الصورة النمطية لفلسطين دولياً.</li> <li>• استمرار الدعم من المؤسسات الدولية لقطاع التراث الثقافي.</li> <li>• التوجه العام في الحكومة نحو حماية التراث الثقافي.</li> <li>• فلسطين مهد الديانات السماوية.</li> <li>• تتميز بجو معتدل شتاءً وصيفاً بالمقارنة مع العديد من الدول، حيث يمكن التمتع بالفصول الأربعة بشكل ملموس.</li> <li>• الشعب الفلسطيني كما هو حال الشعوب العربية الأخرى ، مضياف ويحترم ويقدر السياح والزوار ويحسن استقبالهم وخدمتهم .</li> <li>• الموقع الجغرافي المتميز في منطقة تقع في ملتقى وسط القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتحيط بها بحار دافئة ومتوسطة البرودة ومالحة ، فهي تشكل عناصر جذب للسياحة صيفاً وشتاءً على حد سواء .</li> <li>• نفقات الإقامة والتنزه وتكاليفها معتدلة جداً بالمقارنة مع دول أخرى، ففيها يمكن المبيت بما دون الـ 50\$ وحتى 150\$ بفنادق تتوفر كل الخدمات وخاصة في القدس الشرقية وبيت لحم.</li> <li>• إمكانية تطوير السياحة العربية والإسلامية كبيرة ومشجعة، ومن شأنها تعزيز النشاط السياحي، وخاصة بعد تحقيق الاستقلال وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية.</li> </ul>

## الاهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة 2019-2017

### • مشروع انشاء تغطية لحماية وعرض فسيفساء قاعة الحمام- قصر هشام- أريحا

تولي وزارة السياحة والآثار موقع قصرهشام أهمية كبرى لما يتضمن من محتويات أثرية ومعمارية تشهد عظمة التاريخ الفسطيني، حيث تعتبر قاعة الاستقبال والحمام جزء لا يتجزأ من معالم قصرهشام الأموي (خربة المفجر)، ذات لوحات فسيفسائية هي الأكبر في المنطقة والأكثر جمالاً وتميزاً والتي اكتشفت في بدايات القرن العشرين، تصل مساحة أرضيات الفسيفساء الى 825م<sup>2</sup> وتتألف من 38 لوحة فسيفسائية رصفت بأشكال هندسية ونباتية غاية في الدقة والجمال.

وبذلك قامت وزارة السياحة والآثار بعمل مجموعة من الدراسات لضمان الحفاظ على أرضيات الفسيفساء في الموقع وعرضها للزائرين وصولاً الى مشروع انشاء تغطية لحماية وعرض أرضيات الفسيفساء في قاعة الحمام الكبير الممول من الحكومة اليابانية عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا JICA وبقيمة تصل الى 12 مليون دولار.

تكمن الفكرة الأساسية للمشروع في حماية أرضيات الفسيفساء وانشاء ممر خاص بالمشاة بالإضافة الى تثبيت الأعمدة الأثرية في الموقع، تتخذ التغطية شكل القبة وتبلغ مساحتها 2483.5م<sup>2</sup> وبارتفاع 13.62متر في أعلى نقطة ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في منتصف العام الحالي 2020.

• إفتتحت وزارة السياحة والآثار تحت رعاية دولة رئيس الوزراء د. محمد اشتية مشروع مقام النبي موسى وهو مشروع مشترك مع وزارة الأوقاف بالتعاون مع ال UNDP وبتمويل من الإتحاد الأوروبي وبقيمة مالية تصل إلى 3.5 مليون دولار، يعتبر مقام النبي موسى من اهم المقامات الدينية في فلسطين ويعود تاريخه الى الفترة المملوكية والايوبية حيث يمتلك المقام قيمة تاريخية عالمية، وقد ارتبط بذاكرة الشعب الفلسطيني من خلال موسم النبي موسى، واشتمل المشروع على أعمال توثيق شاملة وترميم وإعادة تأهيل كامل للموقع بما يساعد في التنمية الإقتصادية والسياحية للمجتمع المحلي.

• قامت وزارة السياحة والآثار بإنجاز وإفتتاح المتحف المتنقل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بتمويل من اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بهدف خلق برامج توعية لدى طلبة المدارس بأهمية التراث الثقافي وربطه بالمنهج التعليمية.

• بهدف الترويج لفلسطين في أسواق السياحة العالمية فقد شاركت الوزارة بأهم 22 معرض سياحي دولي من أهم المعارض الدولية السياحية في العالم وذلك بحضور وفود من القطاع السياحي الخاص الفلسطيني، كذلك قامت وزارة السياحة والآثار بعمل وتنظيم نشاطات ترويجية خارج فلسطين، حيث نظمت العديد من المؤتمرات وورشات العمل بالتعاون مع السفارات الفلسطينية في الخارج في كل من اليابان، فرنسا، روسيا.

• عملت وزارة السياحة والآثار على رفد قطاع الدلالة السياحية بالكادر البشري اللازم بالإضافة للعمل المستمر على تطوير وتعزيز معلومات العاملين في مهنة الدلالة السياحية في مختلف المجالات السياحية والآثرية والتاريخية والسياسية مما يشكل إضافة نوعية للدليل السياحي الفلسطيني، ليكون بذلك الدليل السياحي الفلسطيني المرخص خير سفير لفلسطين أمام الوفود السياحية القادمة لزيارة فلسطين والمواقع السياحية والآثرية الفلسطينية، وعليه عقدت وزارة السياحة والآثار بالشراكة مع نقابة أدلاء السياحة العربية ستة دورات إستراتيجية للأدلاء السياحيين وهي:

1. عقد الدورة الاستدراكية الأولى للأدلاء السياحيين تحت عنوان: الجدار ( متحف الجدار) + محاضرة حول أخلاقيات المهنة.

2. عقد الدورة الاستدراكية الثانية تحت عنوان: المسارات السياحية ( مسار واد القلط + جيولوجيا فلسطين).

3. عقد الدورة الإستدراكية الثالثة تحت عنوان: نابلس+ البلدة القديمة.

4. عقد الدورة الاستدراكية الرابعة تحت عنوان: التراث الثقافي البيئي والزراعي.

5. عقد الدورة الاستدراكية الخامسة تحت عنوان: جبل الزيتون / القدس.

6. عقد الدورة الإستدراكية السادسة تحت عنوان: دير كريمة + محاضرات حول الجغرافيا السياسية لفلسطين وتقنيات عمل الدليل السياحي.

• أطلقت وزارة السياحة والآثار خدمة الإنترنت المجاني للمجموعات السياحية والزوار القادمين لزيارة كنيسة المهدي وساعاتها، وذلك بالتعاون مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات و وزارة الأوقاف، هذا وستعمل خدمة الإنترنت على توفير خدمة واي فاي للمجموعات السياحية والزوار القادمين لزيارة كنيسة المهدي وساعاتها بهدف تمكين السائح والزائر من تصفح الإنترنت مجاناً والحصول على المعلومات والرواية الفلسطينية الحقيقية حول كنيسة المهدي وأهم المواقع السياحية والآثرية، كذلك توجيه السائح الى زيارة أهم المواقع السياحية والآثرية في مدينة بيت لحم وفي كافة محافظات الوطن من خلال الصفحة الرسمية لوزارة السياحة والآثار.

• قامت وزارة السياحة والآثار بإنجاز وتطوير تطبيق الكتروني يهدف الى تنظيم وتسهيل زيارة السياح في كنيسة المهدي.

• أنجزت وزارة السياحة والآثار المرحلة الأولى من مشروع تنمية وإدارة المشهد الثقافي في وادي الباذان والفراعة في نابلس، يهدف المشروع الى تطوير المشهد الثقافي لما تحتوية المنطقة من تنوع حضاري وثقافي وذلك بالشراكة مع جامعة بيرزيت ،حيث تم ترميم إحدى طواحين الباذان التسعة عشر التي بُنيت خلال الفترة العثمانية وهي طاحونة العصر وكذلك قناه الماء والقناطر الملحقة بها كمرحلة اولى للمشروع، وتقدّم طاحونة العَصْر نموذجاً لكيفية استفادة المجتمع الفلسطيني من الينابيع في طحن الحبوب، وقد بلغت قيمة التمويل للمرحلة الاولى من المشروع 15 ألف دولار.



## ارتباط الاستراتيجية برؤية الحكومة للتنمية بالعناقيد

أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار رؤية الحكومة للتنمية بالعناقيد وتواءمت مع بشكل خاص مع العناقيد السياحية التي تعمل عليها وزارة السياحة او تلك التي تم انجازها وهي على النحو التالي:

### 1. عنقود محافظة بيت لحم السياحي

صادقت الحكومة على خطة تنمية العنقود السياحي لمحافظة بيت لحم، والذي أنجزته وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع السياحي الخاص الفلسطيني، وقد غطى هذه العنقود الأعوام من 2020-2025، بموازنة بلغت 214,342,998 دولار. وقد أخذت الخطة بعين الاعتبار تحقيق تنمية عنقودية تكاملية وخاصة مع القدس العاصمة وأريحا والخليل، كذلك أيضاً تنمية شاملة لمحافظة بيت لحم في جميع المدن والقرى والريف والمخيمات والبادية التلحمية، وقد هدف العنقود الى زيادة نسبة السياحة الوافدة والمحلية الى محافظة بيت لحم، وتوزيع السياحة الوافدة والمحلية على جميع أجزاء المحافظة، بالإضافة الى رفع قدرة المحافظة لاستيعاب الزيادة السنوية لأعداد السياح والسكان، وتتناول العنقود مجموعة من التدخلات شملت الإطار القانوني والتنظيمي، الأمن والأمان، الحركة وتطوير البنية التحتية، تطوير المنتج السياحي والثقافي واثرائه، التسويق والترويج، السياحة الداخلية، الوعي السياحي للمجتمع المحلي العام، رفع مستوى جودة الخدمة وتطوير مهارات العاملين في القطاع السياحي، وخلق بيئة استثمارية وتحفيز الاستثمار في السياحة وخدماتها.

### 2. عنقود محافظة اريحا السياحي الزراعي

اقرت الحكومة بدء العمل على خطة تنمية العنقود السياحي الزراعي لمحافظة بيت اريحا، والذي تعمل عليه وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع وزارة الزراعة والوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع السياحي الخاص الفلسطيني، وقد غطى هذه العنقود الأعوام من 2020-2022 بموازنة بلغت 61,688,998 دولار للشق السياحة من العنقود وقد أخذت الخطة بعين الاعتبار تحقيق تنمية عنقودية تكاملية وخاصة مع القدس العاصمة وبيت لحم، كذلك أيضاً تنمية شاملة لمحافظة اريحا، وقد هدف العنقود الى ادارة مستدامة لمواقع التراث الثقافي في محافظة اريحا، بحيث يتم حماية وصيانة مواقع التراث الثقافي بشكل فعال وتشكل مواقع تراث ثقافي مصدر جذب سياحي كما هدف العنقود الى زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر و رفع قدرة محافظة اريحا لاستيعاب الزيادة السنوية لاعداد السياح والسكان المحليين بحيث تكون البنية التحتية مهينة لحركة سياحية نشطة اضافة الى زيادة نسبة السياحة الوافدة والمحلية لمحافظة اريحا و اشارك المجتمع المحلي يشارك في العملية السياحية لاستفيد منها بشكل مباشر وقد ركز العنقود على الاستثمار المنخفض والمردود العالي.

## رؤية القطاع

### رؤية قطاعي السياحة والتراث الثقافي

تشكل الرؤية الإطار والموجه والهدف العام الذي يسعى قطاعي السياحة والتراث الثقافي للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. وتنبثق عنها الأولويات والخطط والمشاريع المرتبطة بقطاعي السياحة والتراث الثقافي والتي تبنى على معطيات وواقع تلك القطاعات بالإضافة إلى الموجهات، الافتراضات العامة والكلية وفي هذا الإطار فان الرؤية المستقبلية للسياحة والتراث الثقافي الفلسطيني هي على النحو التالي:

”قطاع سياحي متطور وقادر على المنافسة ويساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مواقع التراث الثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال.

### رسالة الوزارة:

تنمية قطاع السياحة على أسس مستدامة وتعظيم دور هذا القطاع الإنتاجي في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعالة في العملية التنموية الشاملة، بما يوفره من دخل وعائدات من العملات الأجنبية ومن فرص لتشغيل الأيدي العاملة والحد من مشكلة البطالة، واستثمار السياحة كمببر إعلامي يوصل للعالم الخارجي البعد الحضاري والثقافي والهوية المتميزة للشعب الفلسطيني بما يعزز أجواء التفاهم والتعارف والسلام مع سائر الشعوب، كذلك تعميق وتجذير الانتماء الوطني والاعتزاز بالهوية للإنسان الفلسطيني من خلال حماية الموروث الثقافي والطبيعي على الأرض الفلسطينية والتعامل معه بما يكفل للأجيال القادمة حق الاستمتاع والاعتزاز بهذا التراث، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية للوزارة والمؤسسات العاملة في قطاعي السياحي والآثار والتراث الثقافي.

### الاهداف الاستراتيجية والنتائج:

في ضوء الأطر والموجهات التي تم ذكرها سابقا فان الأولويات والأهداف الاستراتيجية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي خلال المرحلة القادمة ستكون على النحو التالي:

**الهدف الأول:** الحفاظ على الحصة السوقية للصادرات السياحية من حيث نفس العدد من الزائرين وليالي المبيت - من نفس الاسواق المستهدفة ما قبل ازمة كورونا اي العودة الى الوضع الطبيعي .

يجب إتباع سياسة التركيز في بداية النهوض بالقطاع السياحي على السياحة المحلية، ونظرا لخصوصية فلسطين والمتمثلة في الإحتلال الإسرائيلي فتنقسم السياحة المحلية الى جزئين الجزء الأول وهو الزيارات السياحية المحلية من الضفة الغربية وقطاع غزة،

اما الجزء الثاني وهو السياحة الداخلية المتمثلة في الوافدين من الداخل 48، والتي يتم تصنيفها على انها سياحة وافدة احصائيا.

ونظرا لأهمية هذه السياحة - الثانية على وجه الخصوص- فيمكن إعتبارها خط الأمان الأول في المرحلة القادمة وهي مرحلة إنعاش القطاع السياحي، حيث انها ستحافظ على الحصة السوقية والمتمثلة في نفس العدد من الزائرين وليالي المبيت من الجائل الفلسطيني اي العودة الى الوضع الطبيعي. وتغطي جزء من الفجوة الناتجة عن الفترة الإنتقالية الى حين عودة السياحة الأجنبية الوافدة الى وضعها الطبيعي وكذلك الحفاظ على هذه الزيادة، علما بانهم لن يعوضوا القيمة الاقتصادية التصديرية للسياحة الوافدة من الخارج، فمعظم هذا السياحة ستكون مركزة على بعض الفنادق في مناطق معينة من فلسطين مثل اريحا في الصيف او في أوقات محددة بالسنة بالنسبة لبيت لحم وكذلك خلال إجازة الأسبوع لجزء منهم. كما انها ستساهم في بث روح الطمأنينة الى الخارج، كما سنذكر ادناه في الترويج للسياحة الوافدة من دول العالم الأخرى.

**الهدف الثاني : تنمية الصادرات السياحية ( السياحة الوافدة) أكثر من المعدل الطبيعي بنسبة 10% خلال سنتين اي الأعوام 2021-2021.**

تعتبر المادة الإعلامية أحد اهم نقاط الإرتكاز التي تعتمد عليه كافة الوسائل التوعوية وادوات التواصل وغيرها، وفي حين ان إختيار افضل آليات التواصل مع المجتمع الدولي هو امر مهم ، فإن عدم وجود المحتوى المطلوب يُفقد هذه الآليات قيمتها فورا، وبالتالي فإن الخطوة الثانية تحضيرا لهذه المرحلة هي إعداد مادة إعلامية موحدة وبعده لغات ( اللغة الإنجليزية، الروسية ، الإيطالية الفرنسية ، الألمانية، الأندونيسية، الصينية وغيرها وبالطبع العربية .

كما ان خصوصية هذه المرحلة - ما بعد ازمة كورونا - تكمن في ضرورة إحتواء مضمون الترويج لرسائل قوية ومؤثرة أكثر من المعتاد اي الوضع الطبيعي سابقا ، حيث علينا ان ندرك مسألتين، الأولى انه يجب الإستفادة من الأزمة الحالية كتجربة تقتضي إعتبار ما يحدث بمثابة نقطة تحول وإنتلاقة جديدة لهذا القطاع وتحويل التهديدات الى فرص قدر الإمكان من خلال أفلام تحمل أفكار جديدة والمزيد من الإبداع، وأما الثانية فهية خصوصية هذه الأزمة، حيث اننا ننطلق من رحم الأزمة ونركز في الترويج على سيكولوجيا السائح وبالذات ان سبب الأزمة الحالية هو وبائي، وذلك بما يعكس عمق العمل الإبداعي في مرحلة ستشهد منافسة حادة ما بعد ازمة عالمية من هذا النوع، فلا يمكن العمل على تنفيذ اي حملة ترويجية ذكية وتحقيق أهدافها دون توفر مواد ترويجية مرنة متعددة وعصرية أكثر ،

### الهدف الثالث: منتج سياحي ذو جودة عالية.

العمل على تنويع المنتج السياحي الفلسطيني حيث انه في هذه الفترة يتركز حول السياحة الدينية بنسبة 80% وعلى السياحة الثقافية بنسبة 9% وعلى السياحة البديلة بنسبة 3% وعلى مراقبة الطيور بنسبة اقل من 1% وسياحة المؤتمرات بنسبة 2% وزيارة الاهل بنسبة 7%.

كما يجب العمل على تطوير وتنمية موارد التراث الثقافي من خلال الحماية والتأهيل والادارة وإلحاق التراث الثقافي بالعجلة الاقتصادية الفلسطينية لزيادة مساهم السياحة في الناتج القومي الاجمالي، ولتوفير مناطق جذب سياحي اضافية مما يساهم بتنوع المنتج السياحي. وتغذية ورفد الحزمة السياحية الفلسطينية بالنشاطات الثقافية والترفيهية والتسويقية، لإطالة فترة اقامة السائح وإتاحة الفرصة امامه للاطلاع والتفاعل مع مكونات الحياة الثقافية.

والعمل على تطوير المشاركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفير الخدمات اللازمة للوصول الى المواقع السياحية، وخلق بيئة أمنية مناسبة، وتطوير الدراسات والنشاطات والمؤتمرات الخاصة بالاستثمار السياحي، وتمكين القطاع الخاص للاستفادة من برامج القروض والتسهيلات والضمانات للمشاريع الاستثمارية، والعمل على تطوير النافذة الاستثمارية الموحدة بما يخص الاستثمار السياحي بالتنسيق مع هيئة تشجيع الاستثمار.

بالإضافة الى خلق بيئة استثمارية مناسبة لاستثمار السياحي لرفع مستوى الخدمة السياحية وخلق مناطق جذب سياحي جديدة ومتنوعة بالإضافة الى تهيئة البنية التحتية والفوقية للعمل السياحي، وتطوير الكادر العامل في قطاع السياحة الخاص، وتحديث التشريعات، وتنفيذ مهام التفتيش الدوري والطارئ والإجرائي بالإضافة إلى مهام الترخيص، وتعزيز دور شرطة السياحة والآثار، وتوفير رزمة من الحوافز للمنشآت المتميزة بجودة خدماتها.

### الهدف الرابع: فلسطين مروجة ومسوقة كمقصد سياحي مستقل وآمن ومتميز.

تحديد وتطوير والتعريف بسميزات السياحة في فلسطين والترويج لها وتسويقها بمختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية، عبر الترويج والتعريف بالمنتج السياحي الفلسطيني المتعدد، والاستمرار في تفعيل الاتفاقيات الداخلية والخارجية بما يخدم تنفيذ مهام وأعمال ومسؤوليات مؤسسات القطاع الخاص، وزيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة واستغلال ذلك لتشكيل مصدر رئيسي للدخل. ويشمل هذا تطوير استراتيجية تسويق سياحي ورفع مستوى الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي والترويج للسياحة بالإضافة إلى التعاون بموضوع السياحة والوافدة إلى الإقليم بحيث يتم التركيز على فلسطين اولا ومن ثم الأردن وفلسطين وفي المرحلة النهائية فلسطين الاردن وإسرائيل في حال الوصول الى قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

### الهدف الخامس: مواقع تراث ثقافي محمية ومصانة بشكل فعال.

أن عملية الاهتمام بالجانب التراثي والبقايا المادية تمت تحت رعاية مؤسسات أجنبية تولت عملية الوقاية والتوثيق للتراث المحلي وقد بدأت نشاطها منذ أواخر القرن الماضي، مع سيادة الانتداب البريطاني، تبلورت دائرة الآثار كمؤسسة عاملة في حقل الآثار وسنت قانون الآثار الفلسطيني الأول "1920" وقد علمت على تسريب جزء كبير من المخلفات الأثرية إلى متاحف عالمية ومؤسسات أكاديمية وبحثية وبعيد السيادة الأردنية لم تخضع الضفة الغربية إلى سياسة هادفة تعمل على تطوير بنية أثرية وهذا نجم عن ضعف التجربة الأثرية الأردنية في تلك الفترة، ومع سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة اتجهت سلطة الاحتلال إلى إبقاء النشاط الأثري تحت إشرافها وإبعاد الكفاءات المحلية عن تطوير الجانب الأثري وحصره في خدمة جهات البحث الإسرائيلية مما أسهم موضوعياً في عرقلة حماية مواقع التراث الثقافي، ومنذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور عملت جاهدة على حماية وإدارة مواقع التراث الثقافي بإمكانياتها المحدودة من الناحية المادية واللوجستية وقلّة طواقمها الفنية، وقد ساهم القطاع الأهلي العامل في مجال التراث الثقافي على حماية وتأهيل العدد الكبير من مواقع التراث الثقافي، إلا أنه ما زال هناك حاجة ملحة إلى الوصول إلى صياغة للأولويات المرتبطة بأهمية المواقع وآليات الحفاظ عليها وخطط إدارتها.



## النتائج الاستراتيجية

**نتائج الهدف الأول:** الحفاظ على الحصة السوقية للصادرات السياحية من حيث نفس العدد من الزائرين وليالي المبيت – من نفس الاسواق المستهدفة ما قبل الأزمة اي العودة الى الوضع الطبيعي .

### 1. زيادة الاستثمارات في مواقع التراث الثقافي

إدخال نموذج الشراكة بين القطاعين العام الخاص والخاص بإدارة وتطوير المواقع التراثية الثقافية حيز التنفيذ

### 2. التوجه نحو السياحة الخضراء

أكثر من 10% من السائحين الأوروبيين يستخدمون وجهات وأماكن إقامة مستدامة. وأكثر من ثلثهم يفضلون الإقامة في أماكن إقامة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، وحتى أنهم على استعداد لدفع مبلغ إضافي (من 2-40%) للإقامة في مثل هذه الأماكن. وعلى الرغم من وصول السياحة التقليدية إلى حالة من الاستقرار، إلا أنه هناك نموا سريعا في السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة التراثية.

تم تحقيق العديد من الإنجازات فيما يتعلق بالسياحة البيئية ومنها: تدريب على مفهوم السياحة البيئية، تحديد قائمة بمواقع ومسارات السياحة البيئية المحتملة، وتتضمن القائمة 48 محمية طبيعية وأربع مسارات تربط بين هذه المحميات، توفير طوافين في المحميات من قبل وزارة الزراعة، وضع خطط لثلاثة من المحميات الطبيعية، ترسيم خمسة المسارات، كما تم إعداد بعض المنشورات والكتب المتعلقة بالمحميات الطبيعية والسياحة البيئية في فلسطين.

وبالتالي يجب على الحكومة اعتماد للإطار السياساتي لتطوير بيئة ملائمة لزيادة الصادرات الخضراء من فلسطين، والتي تم إعدادها من قبل مركز التجارة الفلسطيني – بال توريد ووزارة السياحة ووزارة الإقتصاد الوطني وسلطة جودة البيئة ( اللجنة التوجيهية)

### 3. زيادة التركيز على المسارات السياحية

أدى التنوع البيئي والمناخي في فلسطين إلى وجود عشرات المسارات السياحية التي تنتشر في مختلف المناطق، وقد ازداد الإقبال في السنوات الأخيرة على سياحة مسارات المشي، لأسباب عدة لعل أهمها انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وسهولة الترويج للمسارات ونشر الصور.

وقد ساهم دور وزارة السياحة والآثار بشكل مباشر في تنشيط هذا النوع من السياحة،

كما ان من الأسباب أيضاً زيادة وعي المجموعات الشبابية بأهمية المحافظة على الأرض في وجه التوسع الاستعماري الإسرائيلي، عدا عن الأسباب الترفيهية وللتعرف على المناطق والأرياف، والبعض بات يعتمد على المسارات كمنط اقتصادي مربح.

#### 4. ربط المواقع السياحية النشطة بالمواقع السياحية غير النشطة

ربط المواقع السياحية النشطة مع المواقع غير النشطة من أجل تفعيلها وخلق زيارة لهذه المواقع والإستمرار في الترويج لها بعد توفير البنية التحتية لها وتأهيلها والتعاقد مع القطاع الخاص من أجل تشغيل مرافق داعمة لها.

**نتائج الهدف الثاني: تنمية الصادرات السياحية ( السياحة الوافدة) أكثر من المعدل الطبيعي بنسبة 10% خلال سنتين اي الأعوام 2021-2022.**

#### 1. تشكيل وحدة ترويج إلكتروني متخصصة

تهدف هذه الوحدة الى البدء في إستخدام كل ما تم تصميمه لاحقا ليتم نشره بكافة الوسائل ، بالإضافة الى الإجابة عن كافة الإستفسارات والترويج للسياحة في فلسطين بعدة لغات وهذا يتطلب فريق كامل متمكن لغويا من عدة لغات لمخاطبة الجهات المستهدفة والمتابعة مع السياح والجهات الأخرى الخارجية الذين يبحثون في تفاصيل، وتقوم هذه الوحدة بإستخدام كافة وسائل التواصل الإجتماعي ومحركات البحث وغيرها من التسويق الإلكتروني.

#### 2. الإعلان في أهم المواقع والمجلات السياحية الترويجية وبعض المواقع الالكترونية

هناك العديد من الثقافات فلكل دولة ثقافتها وإن اشتركت بعضها بنفس الثقافات، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على اولويات السياح من هذه الدول وبالتأكيد على طرق البحث، وتعتبر المجلات السياحية الإلكترونية والمطبوعة من هذه الوسائل الهامة التي يتابعها عشرات الملايين من السياح حول العالم نتيجة لإنتشارها بشكل كبير ومستواها في الإعداد وعرض المعلومة

#### 3. خطة تجديد نسبي للغرف الفندقية وبعض اللمسات الديكورية

هناك العديد من العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض لصنع قرار السائح في تحديده لوجهته السياحية، وبالطبع ليست جميعا بنفس المستوى من الأهمية والأولوية ، ولكن ما هو ثابت في جميع لأحوال ما يتعلق بصحة السائح، فالإنطباع المتروك بعهد ازمة كورونا لدى جميع سياح العالم لن يكون سهلا واول مكونات هذ الإنطباع ما يتعلق بنظامة الفندقية تحديدا غرف المبيت، وتعتبر الغرف من العناصر المتبطة بشكل مباشر في سيكولوجيا السائح، لانه سيستخدم السرير والوسادة والحمام وغيرها من خدمات الغرفة.

وهنا، نحن نتحدث عن ضرورة إجراء فارق هام في مزاج السائح من خلال ترسيخ الصورة الإيجابية المريحة نفسيا له، وهذا بلا شك يتطلب عنصر جذب مختلفة عن مراحل جذب

السائح الأخرى والتي تتعلق بالبلد نفسه، وهذا العنصر يجب ان يكون صادق ودقيق وموثق ويتم ترويجه بذكاء وفق ثقافة السياح حسب البلد المستهدف، وهو إحداث تغيير في غرف المبيت في الفنادق الفلسطينية وتحديدًا في بيت لحم ، من حيث الأسرة والأغطية والفرش وطلاء الجدران من جديد.

### نتائج الهدف الثالث: منتج سياحي ذو جودة عالية

#### أ . خدمات قطاع سياحي متطورة ومتوائمة مع احتياجات السوق

##### 1. تطوير مهارات الخدمة السياحية.

تميز القطاع السياحي بأن طبيعته تقوم على كثافة استخدام الأيدي العاملة، كما أن هذه الميزة على ما يبدو ستظل تلازمه في المدى المنظور. ففي الوقت الذي تشهد فيه الكثير من القطاعات جفافاً في القدرة على توليد الوظائف الجديدة بتأثير التطور التكنولوجي، زادت قدرة القطاع السياحي على توليد الوظائف الجديدة، بسبب تطور عدد السائحين بتأثير تقنيات المواصلات والمعلومات مما يمنحه دوراً قيادياً في مكافحة البطالة. بناء على ذلك نرى ان القطاع السياحي يستحق المزيد من الاهتمام لتمكينه من أداء دور متنامي في التشغيل وفي النمو الاقتصادي وكمصدر للقطر الأجنبي.

أن قدرات منظومة إعداد عامليين مهرة في مجال الضيافة والفندقة في فلسطين محدودة كميّاً ونوعياً، وأن فلسطين تفتقر لوجود مدربين متمرسين لتعليم المهارات المطلوبة. مما يشير إلى قصور في العلاقة بين منظومة التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل. يضاف إلى ذلك أن العديد من الوظائف السياحية في مجال الضيافة والفندقة تعاني من مخلفات النظرة السلبية. وإذا أضفنا إلى ذلك تدني مستويات أجور عاملي القطاع، وعدم تطبيق نظام التوصيف المهني، الذي من شأنه تمييز فريقيه ممن درسوا المهنة وحصلوا على شهادات كفاءة بصورة نظامية عن تعلموها خلال العمل فقط، فإن تلك النواقص تساهم في استمرار ضعف جاذبيه القطاع للأيدي العاملة الشابة<sup>3</sup>.

لدي يجب العمل على توفير دورات تدريبية للأدلاء السياحيين في اللغات التي يحتاجها السوق والتركيز على اللغات (الاندونيسية، البولندية، الأوكرانية الصينية، اليابانية، الماليزية، الاسبانية، البرازيلية، الالمانية، التركية والروسية) وتوفير برامج تدريبية للقطاعات الفرعية مثل المطاعم والنقل السياحي ومكاتب السياحة والسفر خاصة في المجالات التالية: السفرة، توفير الطبخ، و فن الخدمة، وإدارة المشاريع السياحية دورات للعاملين في القطاع السياحي التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي لإنشاء مدارس ومعاهد مختصة بالتعليم، تعتمد أسلوب التلمذة المهنية (apprenticeship)، من خلال توفير الفرص التدريبية للطلاب في مختلف المرافق السياحي أثناء فترة تعليمهم .



## 2. تطوير مناهج التعليم السياحي.

أحد أهم نقاط الضعف في السياحة الفلسطينية هو انخفاض مستوى المهارات لدى العاملين في قطاع السياحة فيجب تطوير وتوسيع انتشار التعليم السياحي في المرحلة الثانوية وربط التعليم النظري بالتدريب العملي من خلال عقد اتفاقيات تدريب بين المدارس والفنادق والمطاعم ووكالات السياحة والسفر.

## 3. استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات في الحجز والبيع والتسويق.

وضع حلول قواعد بيانات للفنادق من أجل الحجز واستخدام بطاقات الائتمان حيث أنها ستخدم ما يزيد عن 100 فندق بالإضافة إلى مواقع التسويق الإلكتروني ومواقع البيع الإلكتروني في فلسطين.

## 4. تطوير الصناعات الحرفية التقليدية:

لا زالت الحرف التقليدية تعاني من التشتت والتشردم بالرغم من الجسم الجامع لها تحت مسمى اتحاد الصناعات التقليدية المنضوي تحت اتحاد الصناعات الفلسطينية كما أنه مؤسسة حكومية راعية أو جهة اختصاص حيث أن مجموعة من المؤسسات الحكومية مسؤولة عن الحرف التقليدية كوزارة الاقتصاد ووزارة الداخلية ووزارة الثقافة ووزارة السياحة، كما يجب تطوير آلية رقابة على المنتجات المستوردة لحماية المنتج المحلي التقليدي، وتطوير بطاقة تعريف للمنتج التقليدي وتطوير آليات التغليف والعرض وتطوير ميثاق جودة للحرف التقليدية وتطوير أنظمة خاصة لكل حرفة تقليدية علماً بأنه يوجد 17 حرفة تقليدية معتمدة وزيادة نسبة مشاركة الحرف التقليدية في المعارض السياحية الدولية وخلق برامج تدريبية خاصة بالحرفيين التقليديين خاصة بجودة المنتج وآليات التسويق.

## ب. مواقع سياحية مجهزة بمرافق عامة عصرية ومراكز استعلامات متوفرة في كافة المدن الفلسطينية

### 1. خدمات القطاع السياحي متطورة ومتوائمة مع احتياجات السوق:

هنالك قناعة لدى القطاع الخاص السياحي والقطاع العام بأهمية الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة بعض مواقع التراث الثقافي سيزيد من العائد الناتج من صناعة السياحة وسيوسع العرض السياحي الفلسطيني لذلك يجب أن تكون هناك قصة نجاح واحدة على الأقل لترسيخ القناعة بمدى نجاعة الشراكة في إدارة مواقع التراث الثقافي ومن هنا يجب التأكيد من دعم المؤسسة الرسمية والمجلس الاستشاري بمدى أهمية هذه الشراكة، ويجب العمل على تشكيل إطار مؤسسي لتحديد الشركاء القادرين على إدارة هذه المواقع، بالإضافة إلى تحديد جسم قادر على الرقابة والمتابعة، ويجب أن تكون عقود الشراكة قصيرة المدى.

## 2. تجهيز مراكز استعلامات في كافة المدن:

تقوم مراكز الاستعلامات التابعة لوزارة السياحة والآثار والموزعة على عدد من المحافظات وهي: بيت لحم ورام الله والبيرة والخليل وأريحا وجنين وطولكرم بتقديم المعلومات والارشادات والتوجيهات لروادها من سياح محليين وأجانب، كذلك تقديم الخرائط والمواد الاعلامية والترويجية بلغات مختلفة عن فلسطين بما فيها من مقومات ومرافق سياحية وثقافية. تخدم هذه المراكز بشكل اساسي السياح الأفراد والمجموعات السياحية الصغيرة التي تتجول في أرجاء فلسطين بدون وجود دليل، والتي تحتاج بشكل دائم الى ارشادات وتوجيهات ومعلومات سياحية.

**نتائج الهدف الرابع: فلسطين مروجة ومسوقة كمقصد سياحي مستقل وآمن ومتميز.**

### أ. زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال اسواق سياحية جديدة وانشطة وفعاليات محلية.

اعتمدت السياحة الفلسطينية منذ نشأتها على السوق الديني، وقد تطور بعض الأنماط السياحية حديثاً إلا أنها ما زالت في طور النمو، ومن اجل العمل على زيادة نسبة السياحة الوافدة الى فلسطين يجب العمل على تطوير مصادر جذب سياحي جديدة والعمل على دعم تطوير الأنماط السياحية المتنوعة الناشئة في فلسطين واستهداف انواع جديدة من السياحة مثل السياحة البيئية، السياحة الثقافية، التضامنية، الرياضية، العلاجية والسياحة التحفيزية والسياحة الخضراء والمسارات السياحية....الخ

### ب. فلسطين مروجة ومسوقة عالمياً ومحلياً بشكل فعال

من اجل زيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وإلى البلاد المقدسة بشكل خاص، واستغلال المردود في تنمية القطاع السياحي الفلسطيني لتشكيل مصدر رئيسي للدخل القومي الفلسطيني وزيادة تشغيل الأيدي العاملة، وخلق فرص عمل جديدة، تعمل وزارة السياحة والآثار بالشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني على تثبيت وجود فلسطين على الخارطة السياحية الدولية كمقصد سياحي آمن ومميز يمتاز بغناه وجماله الثقافي والحضاري والطبيعي، وتوضيح الصورة الحقيقية عن فلسطين والفلسطينيين على المستوى العالمي بعد أن تعرضت هذه الصورة في السنوات الماضية إلى التشويه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كذلك زيادة الوعي العالمي للمنتج السياحي الفلسطيني، وللثقافة، والحضارة الفلسطينية واستخدام السياحة كمنبراً إعلامياً مهماً ليصل رسالة فلسطين إلى معظم القطاعات السياحية العالمية واستهداف سوق المهجر، استهداف السوق الاسلامي (التركيز على اندونيسيا وماليزيا وتركيا) في مختلف بلدان العالم وخاصة اسيا الوسطى وجنوب افريقيا والهند والصين واروبا. وتطوير العرض السياحي والمحتويات والمواد التسويقية.

## نتائج الهدف الخامس: تطوير مواقع تراث محمية ومصانة بشكل فعال

### 1. مواقع تراث ثقافي وابنية تراثية مرصمة ومصانة ومدارة بشكل فعال

أظهر التقييم الأولي الذي قامت به وزارة السياحة لحالة مواقع التراث الثقافي بعد نقل صلاحيات الآثار إلى الجانب الفلسطيني الضرر الكبير الذي أصاب هذه المواقع أثناء الاحتلال الإسرائيلي فقد أجرت إسرائيل تنقيبات غير قانونية في عدد كبير من المواقع الأثرية في انتهاك صريح للقانون الدولي وتعرضت مئات المواقع الأثرية للنهب والتدمير، رافق ذلك عمليات اتجار واسعة بالمتعلقات الأثرية كما اعترفت بذلك مصادر إسرائيلية. وقد تم إهمال العديد من مواقع التراث الثقافي وتركت دون حماية خاصة في مناطق ب و ج والقدس الشرقية. ويمثل نقص الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي أحد أبرز الآثار السلبية لفترة الاحتلال، وهو نتاج للتوظيف القوي للدعايات السياسية والأيديولوجية من قبل الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية. وكان من نتائجه أيضاً أن نظرة المجتمع الفلسطيني إلى الآثار كجزء من نظام الاحتلال، الذي استخدم كأداة لمصادرة أراضي المواطنين. وأدت السياسة الإسرائيلية إلى خلق حالة من التغريب المصطنعة بين الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال وتراثه الثقافي، وما زالت وزارة السياحة تعمل بالشراكة مع القطاع الأهلي العامل في مجال التراث الثقافي على تطوير وتنمية الموارد الأثرية والتاريخية من خلال تهيئة المواقع الأثرية وحماية المباني التاريخية وترميمها وصيانتها وإدارتها وحمايتها وتطويرها سياحياً، وتنظيم أعمال الحفاظ على المباني التراثية والمواقع الأثرية ومراكز المدن القديمة وترميمها بالتعاون مع البلديات والهيئات المحلية، وتوفير اللازم لتوثيق هذه الأعمال ونشر الأبحاث والتقارير العلمية عنها

### 2. المواقع المحفوظ عليها وفق معايير اليونسكو

يمثل التراث الفلسطيني تاريخ وحضارة الشعب الفلسطيني وهو جزء من الهوية الفلسطينية الذي يحاول الاحتلال الإسرائيلي سرقة وطمس هذا التراث، وفي عام 2011 أصبحت فلسطين عضو كامل في منظمة اليونسكو، وأصبح لديها الحق في تسجيل المواقع الفلسطينية التي تمتلك قيمة عالمية استثنائية وفق المعايير المتفق عليها على هذه القائمة.

### وهناك أربعة مواقع تم تسجيلها على قائمة التراث العالمي :

أولها مدينة القدس : التي تم تسجيلها في عام 1981 من قبل المملكة الأردنية الهاشمية بحكم الوصاية الأردنية على القدس، حيث تم تسجيل البلدة القديمة بما فيها المسجد الأقصى وقبة الصخرة وأسوار مدينة القدس لأهمية البناء المعماري وأهميتها الدينية والتاريخية، وفي عام 2012 قامت فلسطين بتسجيل موقع مولد السيد المسيح كنيسة المهدي وطريق الحجاج ( شارع النجمة ) في بيت لحم لأهميتها

الدينية فهي مكان مولد سيدنا المسيح عليه السلام، حيث أنه تم تسجيل الموقع بشكل طارئ، لأن وضع الكنيسة الانشائي مهدد بالخطر، لأن الماء كان يتسرب من سقف الكنيسة وهذا يؤثر على الفسيفساء والأعمدة والأرضيات والأسقف الخشبية، فتم تسجيلها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر.

وفي عام 2019 وبطلب من وزارة السياحة والآثار الفلسطينية تم اخراج الموقع من لائحة الخطر الى اللائحة الاعتيادية، وذلك بعد انتهاء أعمال الترميم بالكنيسة والتي تمت عن طريق اللجنة الرئاسية لترميم كنيسة المهدي، وهذا يعتبر انجاز مهم لدولة فلسطين، في عام 2014 تم تسجيل موقع فلسطين أرض العنب والزيتون، المدرجات الثقافية لجنوبي القدس بتير لأهميتها الطبيعية وممارستها الزراعية، والينابيع، والمصاطب الزراعية الموجودة فيها، وهذا التسجيل جمد بناء جدار الفصل العنصري، لكن ما زال الموقع مسجل في لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر بسبب عدم زوال الخطر الاسرائيلي ببناء الجدار والمستوطنات المحيطة بها، وفي عام 2019 تم تسجيل البلدة القديمة بما فيها الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر بسبب المستوطنات والاحتلال الاسرائيلي حولها، وتم تسجيلها لأهمية البناء المعماري ولأهميتها الدينية فالحرم الابراهيمي مكان دفن الأنبياء ابراهيم واسحق ويعقوب وزوجاتهم، ومدينة الخليل من أقدم المدن التي ما زالت مأهولة بالسكان منذ عام 2006، وتشتهر بعمارتها المملوكية التي تتميز بالأحواش السكنية والأسواق والوكالات التجارية والحمامات العامة.

هذا وتسعى فلسطين لتسجيل مواقع أخرى تحمل قيمة عالمية استثنائية وذلك لتعريف العالم بأهميتها الثقافية والسياحية وحمايتها من خطر الاحتلال الاسرائيلي، وقد استطاعت فلسطين ايضا بانضمامها الى اليونسكو تحقيق العديد من المكاسب على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي بتوفير ضغط دولي على الاحتلال الاسرائيلي للتوقف عن سرقة الارض وللموروث الثقافي الفلسطيني كما حصل في بتير حيث استطاعت فلسطين الحصول على قرار بتجميد بناء الجدار بعد تسجيلها على لائحة التراث العالمي، ولا تزال فلسطين تحصد نتائج ايجابية على صعيد القرارات الدولية التي تدين الاحتلال الاسرائيلي وترصد انتهاكاته المستمرة سواء في القدس او الخليل والتي ان استمرت فسيعرض الموروث الثقافي الفلسطيني ذو القيمة الاستثنائية العالمية الى الخطر وهو الامر الذي يستوجب المزيد من العمل لحمايته وديمومته ونقله الى الاجيال القادمة.



## ارتباط الاستراتيجية بأهداف الالفية

- الهدف 1:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف 2:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف 3:** الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف 4:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- الهدف 5:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف 6:** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف 7 -** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف 8:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف 9:** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
- الهدف 10:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف 11:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف 12:** الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين
- الهدف 13:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- الهدف 14:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف 15:** حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الهدف 16:** السلام والعدل والمؤسسات
- الهدف 17:** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

# أهداف التنمية المستدامة

 <p>1 المياه النظيفة والنظافة الصحية</p>	 <p>5 المساواة بين الجنسين</p>	 <p>4 التعليم الجيد</p>	 <p>3 الصحة الجيدة والرفاه</p>	 <p>1 القضاء التام على الجوع</p>	 <p>1 القضاء على الفقر</p>
 <p>11 الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>	 <p>11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة</p>	 <p>10 الحد من أوجه عدم المساواة</p>	 <p>9 الصناعة والابتكار والتكنولوجيا الأساسية</p>	 <p>8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد</p>	 <p>7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة</p>
 <p>17 السلام والعدل والمؤسسات القوية</p>	 <p>17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف</p>	 <p>14 الحياة تحت الماء</p>	 <p>10 الحياة في البر</p>	 <p>13 العمل المناخي</p>	 <p>أهداف التنمية المستدامة</p>

## العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة

كما هو مبين فإن الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها في الخطة الاستراتيجية ترتبط بشكل خاص مع الهدف الثامن من أهداف الاللفية

**تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**

حيث يتفق هذا الهدف مع غاية وزارة السياحة والآثار ("قطاع سياحي متطور وقادر على المنافسة ويساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مواقع التراث الثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال)

كما ويرتبط مع الأهداف الخاصة بقطاع السياحة في الخطة الاستراتيجية لقطاعي السياحة والآثار كما ويرتبط بالسياسات الخاصة بكل هدف.

كما تتفق أهداف وزارة السياحة والآثار المرتبطة بقطاع السياحة مع الغاية التاسعة من غايات الهدف والتي تتمحور حول وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030 إلا أنه لم يتبين لنا أي هدف من أهداف الاللفية السبعة عشر أو غاياتها المائة وتسع وستون ما له علاقة بمواقع التراث الثقافي أو ما له علاقة بحماية الآثار أو بتطوير مواقع التراث الثقافي.



## ارتباط الاستراتيجية بأجندة السياسات الوطنية

كما هو مبين فإن الأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها في الخطة الاستراتيجية ترتبط بشكل مباشر بمحور: ( التنمية المستدامة) في الأولوية الوطنية: ( مجتمع قادر على الصمود والتنمية) تحت الأولوية السياساتية: (حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني) في ثلاثة تدخلات سياساتية:

### 1. حماية التراث الثقافي الفلسطيني وتطويره.

ارتبط الهدف الاستراتيجي ( مواقع تراث محمية ومصانة بشكل فعال) بشكل مباشر بهذا التدخل

### 2. تطوير الصناعات الحرفية التقليدية الثقافية والسياحية.

ارتبط الهدف الاستراتيجي (منتج سياحي ذو جودة عالية) من خلال نتيجة الهدف خدمات قطاع سياحي متطورة ومتوائمة مع احتياجات السوق) ارتباطا وثيقا بهذا التدخل السياساتي.

### 3. ترويج فلسطين كمعلم سياحي.

ارتبط الهدف الاستراتيجي (فلسطين مروجة ومسوقة كمقصد سياحي مستقل وآمن ومتميز). وتدخلاته ارتباطا مباشرا بهذا التدخل السياساتي.





